

## التقرير الثالث عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

### أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لمدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ التقرير السابق الصادر عن الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ (S/2010/105).
- ٢ - وقد ظلت الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة بصفة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال وقف الأعمال العدائية الذي تقرر في آب/أغسطس ٢٠٠٦ بين إسرائيل ولبنان قائما، وهو ما مكن الطرفين من التمتع بأطول فترة من الاستقرار في تاريخهما الحديث. غير أنه بالرغم من أن الطرفين لا يزالان ملتزمين بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وقع عدد من الانتهاكات ولم يسجل إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالتزامات رئيسية ينص عليها القرار. ووسط ادعاءات بتواصل عمليات نقل الأسلحة إلى حزب الله على نحو يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، سُجلت زيادة ملحوظة في التوتر بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أثار ذلك المخاوف إزاء حدوث سوء تقدير من قبل أي من الطرفين يفضي إلى استئناف الأعمال العدائية التي قد يكون لها عواقب وخيمة على لبنان وعلى المنطقة.
- ٣ - ورغم ذلك، تجسد أداء حكومة الوحدة الوطنية في لبنان خلال الأشهر الستة الماضية في توسع التوافق في الآراء بين قادة البلد فيما يتعلق بصون الاستقرار الداخلي. وأجريت الانتخابات البلدية في جميع أنحاء لبنان خلال شهر أيار/مايو في جو هادئ وسلمي بصفة عامة، لم يشهه إلا عدد قليل من الحوادث المنفصلة ذات الطابع المحلي.
- ٤ - وما زالت العلاقات الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية تشهد تقدما. فقد اجتمع الرئيس ميشيل سليمان مع الرئيس بشار الأسد بدمشق في ١٥ حزيران/يونيه.

واجتمع أيضا رئيس الوزراء سعد الحريري مع الرئيس الأسد في دمشق يومي ١٨ و ٣٠ حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، زار وفد من مسؤولين لبنانيين رفيعي المستوى العاصمة السورية مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإجراء استعراض للاتفاقات الموقعة بين البلدين.

٥ - وأثار حادث أسطول غزة الذي وقع في ٣١ أيار/مايو التوتر في المنطقة وترددت أصداؤه بقوة في لبنان. وقامت عدة مظاهرات عامة احتجاجا ضد إسرائيل وتضامنا مع الضحايا في جميع أنحاء البلد.

## ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

٦ - منذ صدور تقريره السابق عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، واصلت أجهزة الأمن اللبنانية تنسيق تحقيقاتها المتعلقة بشبكات التجسس الإسرائيلية التي يُزعم وجودها في لبنان.

## ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٧ - ظلت الحالة في منطقة العمليات مستقرة، وبوجه عام، هادئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكررت حكومتا لبنان وإسرائيل التأكيد على التزامهما بوقف الأعمال العدائية وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٨ - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، متتهكا بذلك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى الرغم من التزام إسرائيل بالانسحاب من المنطقة، اضطلعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعمل دؤوب مع الطرفين لتيسير هذا الانسحاب على أساس مقترحها المقدم في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، أجرت القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان عددا من المباحثات مع ممثلين كبار عن كلا الطرفين. وتكثفت المناقشات في الآونة الأخيرة، بهدف التوصل إلى نتيجة بشأن هذه القضية التي طال أمدها دون مزيد من التأخير. وفي آخر تطور أبلغت حكومة لبنان في ١٤ حزيران/يونيه القوة المؤقتة كتابة بموقفها بشأن الرد الذي قدمته إسرائيل حتى تاريخه على مقترح القوة المؤقتة، حيث أكدت مجددا على سيادة لبنان على المنطقة، ورفضت إجراء تغييرات في المقترح، وكررت التأكيد على استعداد لبنان لمواصلة المناقشات في إطار المنتدى الثلاثي.

٩ - وواصلت طائرات تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، تتألف في معظمها من المركبات الجوية غير المأهولة ولكن أيضا من عدد متزايد من الطائرات المقاتلة، القيام بعمليات اختراق شبه يومية للمجال الجوي اللبناني. وتشكل عمليات التحليق هذه انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. واحتجت القوة المؤقتة على جميع الانتهاكات الجوية، وطلبت من إسرائيل وقفها فورا. واحتجت حكومة لبنان أيضا على الانتهاكات الجوية وطالبت بوقفها فورا. وأصرت حكومة إسرائيل على أن عمليات التحليق تدابير أمنية ضرورية إلى حين تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذكرت على وجه الخصوص ما يُزعم عن عدم إنفاذ حظر توريد الأسلحة بوصفه السبب في استمرارها.

١٠ - ووقعت عدة حوادث بالقرب من الخط الأزرق وانتهاكات برية للخط الأزرق على الجانب اللبناني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٣ نيسان/أبريل، وقعت مواجهة حادة بين القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي على مقربة من قرية العباسية اللبنانية، حيث كان جيش الدفاع الإسرائيلي يقوم بالعمل جنوب الخط الأزرق ولكن شمال السياج التقني. وجرت تهمة الوضع بسرعة بتدخل البعثة وإجراء اتصالات مع الطرفين. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قامت مجموعة من المدنيين اللبنانيين، يقودها عضو في مجلس النواب اللبناني، بالتظاهر ضد الأعمال التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة في وقت سابق. وعبر المتظاهرون الخط الأزرق وفككوا سياج أسلاك "كنسرتينا" الشائكة ووضعوا الأعلام اللبنانية على السياج التقني الإسرائيلي. وعبر بعد ذلك أفراد القوات المسلحة اللبنانية الخط الأزرق لإنهاء المظاهرة وإعادة المدنيين إلى شمال الخط الأزرق.

١١ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، تجمعت مظاهرة أخرى، بقيادة عضو مجلس النواب اللبناني نفسه، بالقرب من الخط الأزرق في منطقة مزارع شبعاء. وعبرت مجموعة من أربعة مدنيين لبنانيين الخط الأزرق متجاهلة تحذيرات القوة المؤقتة، وقامت بتصوير المنطقة. وفي وقت لاحق، أقنع أفراد من القوات المسلحة اللبنانية المدنيين بالعودة إلى شمال الخط الأزرق.

١٢ - وكانت القوة المؤقتة طوال مدة هاتين الحادثتين على اتصال مع كلا الطرفين وأكدت على المسؤولية الأساسية للطرفين في احترام الخط الأزرق بكامله على النحو الذي حددته الأمم المتحدة، فضلا عن الحاجة إلى العمل بأقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تثير التوترات في المنطقة. وفي حين أقر مسؤولون لبنانيون، بأن بعض المدنيين اللبنانيين عبروا الخط الأزرق في ١٦ و ٢٣ نيسان/أبريل، فإنهم أبلغوا القوة المؤقتة بالقيود التي تواجهها القوات المسلحة اللبنانية لمنع المدنيين اللبنانيين من الواجهة الواقعية من محاولة الوصول إلى ما يعتبرونه أراض لبنانية تحتلها إسرائيل جنوب الخط الأزرق. ومع

ذلك، أكدوا مجددا على استمرار التزام حكومة لبنان باحترام الخط الأزرق بكامله وتعهدوا بتقديم دعمهم الكامل للبعثة في سعيها لمنع هذه الانتهاكات. وتناقش القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية حاليا كيفية تحسين عمليات المراقبة والرصد الأمنية في هذه المناطق الحساسة لمنع وقوع انتهاكات أخرى للخط الأزرق.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، وقع عدد من الانتهاكات البرية للخط الأزرق كان معظمها غير متعمد، أساسا من جانب رعاة ومزارعين لبنانيين يراعون الماشية أو يعملون في حقولهم. وقام عمال إنشاء على الجانب اللبناني من نهر الحاصباني، جنوب قرية العجر، بانتهاك الخط الأزرق في مناسبتين. بمعدات البناء الخاصة بهم، مما زاد التوتر لفترة وجيزة في المنطقة. ووقع أيضا ما لا يقل عن أربعة انتهاكات من جانب مدنيين في المنطقة نفسها. وتُبرز هذه الانتهاكات الحاجة إلى تحقيق تقدم مستمر في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق. وواصل جنود القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية اتخاذ إجراءات لتنبه السكان المحليين إلى موقع الخط الأزرق سعيا لدرء الانتهاكات غير المتعمدة. وبالإضافة إلى ذلك اعتقلت القوات المسلحة اللبنانية، في ١٧ آذار/مارس، أحد الرعايا الأجانب لانتهاكه الخط الأزرق قرب العديسة؛ وفي ٤ نيسان/أبريل، اعترضت إحدى دوريات القوة المؤقتة ما بدا أنه محاولة تهريب من قرية العجر إلى لبنان. وقد فر الفاعل بعد ذلك إلى القرية. وإضافة إلى ذلك جرى تبادل الشتائم والإيماءات التي تنم عن التهديد بين الجانبين عبر الخط الأزرق في عدة مناسبات، وشمل ذلك الأفراد العسكريين والمدنيين على حد سواء.

١٤ - ويتواصل إحراز تقدم مطرد في عملية وضع العلامات الظاهرة للعيان على الخط الأزرق. وأكد كلا الطرفين مؤخرا اتفاقهما على وضع علامات في قطاع خامس، وبذلك يصبح إجمالي طول الخط الأزرق الذي اتفق حتى الآن على وضع علامات عليه ٣٨ كيلومترا. وفي إطار هذا المشروع، تقوم أفرقة إزالة الألغام التابعة للقوة المؤقتة بتطهير حقول الألغام وإزالة الذخائر غير المنفجرة من أجل إتاحة المجال لقياس الإحداثيات وإقامة علامات الخط الأزرق. وتتواصل أعمال التشييد التي تقوم بها القوات المسلحة اللبنانية بدعم من المعدات الهندسية التابعة للقوة المؤقتة في المرحلة الأولى من مشروع طريق الخط الأزرق، التي يجري فيها ربط الطرق القائمة من خلال إنشاء ١١ وصلة من وصلات الطرق.

١٥ - وأبقت القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية على منشآتهما الخاصة وواصلتا الجانبان الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية اليومية الخاصة بكل منهما، وهي تشمل الدوريات ونقاط التفتيش ونقاط المراقبة، فضلا عن الدوريات التي تنفذها القوة المؤقتة باستخدام طائرات الهليكوبتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القوتان الاضطلاع بأنشطة تنفيذية

مشتركة، بما في ذلك ما متوسطه ١٥ عملية كل ٢٤ ساعة للحيلولة دون إطلاق الصواريخ، وقامتا بتنسيق دوريات راجلة يومية على طول الخط الأزرق، وشغلنا ١٢ نقطة تفتيش مشتركة، ست منها على نهر الليطاني. وعلى نحو ما دعا إليه القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩)، تواصل القوتان بذل الجهود لزيادة كفاءة أنشطتهما المنسقة. وبقي انتشار القوات المسلحة اللبنانية في منطقة عمليات القوة المؤقتة عند مستوى ثلاثة ألوية ثقيلة. وتكمل الألوية بكتيبة آلية وسريتين مضادتين للدبابات، بحيث يبلغ مجموع قوام القوات المسلحة اللبنانية حوالي ٦٥٠٠ جندي.

١٦ - وعلاوة على ذلك، واصلت القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية إجراء مناورات مشتركة، معظمها تكتيكي، بما في ذلك مناورة من أجل تحسين التنسيق بين الاحتياطات المتنقلة القطاعية التابعة لكثائب القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية. وقد أجريت أربع دورات تدريبية على مهارات الوساطة لتزويد ضباط القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة بالمهارات اللازمة لمراعاة ظروف النزاعات ومهارات حل النزاعات. وواصلت فرقة العمليات البحرية تقديم تدريب منتظم للقوات البحرية اللبنانية في البر والبحر.

١٧ - وعموما، تتمتع القوة المؤقتة بحرية التنقل في جميع أرجاء منطقة عملياتها، إذ تقوم بتنفيذ ما يقرب من ١٠٠٠٠ دورية كل شهر. غير أن بعض المدنيين المحليين أوقفوا دوريات القوة المؤقتة في عدة مناسبات لفترة وجيزة. وكان أخطر الأحداث هو ما وقع في ٤ آذار/مارس، حيث قام بعض المدنيين بقطع طريق دورية تابعة للقوة المؤقتة كانت تقوم، بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، بالتحقيق في إطلاق نار من أسلحة آلية في قرية الصوانة (القطاع الغربي). فأتى القيام بدورية راجلة في القرية، أصيب ثلاثة أفراد من القوة المؤقتة بجروح طفيفة وتعرضت مركبتان للأضرار خلال شجار مع عدد من المدنيين الذين أوقفوا الدورية. وفي ١٥ نيسان/أبريل، جرى إيقاف أفراد عسكريين يتولون تشغيل نظام المعلومات الجغرافية في القوة المؤقتة كانوا يعملون في جوار بلدة قبريخا (القطاع الغربي)، وذلك على يد مجموعة من أربعة أشخاص غير مسلحين قطعوا الطريق بسياراتهم ومنعوا أفراد البعثة من مواصلة عملهم أو التحرك بعيدا. وقد أخذوا حاسوبا ومعدات ووثائق تتعلق بالنظام العالمي لتحديد المواقع وتعود ملكيتها إلى القوة المؤقتة وهددوا سلامة أفراد حفظ السلام. وفي ١٧ أيار/مايو، قامت مجموعة من المدنيين بمواجهة فريق من الشرطة العسكرية التابعة للقوة المؤقتة كان يحقق في حادث مرور بسيط، وأخذت منه آلة تصوير. وفي ٢١ أيار/مايو، قام مدنيون كانوا يظنون أن دورية تابعة للقوة المؤقتة في خربة سلم (القطاع الغربي) قد التقطت صورا للمنطقة، بأخذ حاسوبين صغيرين يحملان باليد من الدورية. وفي ٨ حزيران/يونيه، قام أشخاص غير مسلحين بإيقاف أفراد من الحماية المباشرة العسكرية التابعة للقوة المؤقتة

بالقرب من عين إبل في القطاع الغربي، وطلبوا منهم أن يسلموا معدات النظام العالمي لتحديد المواقع التي بحوزتهم. ورافق أفراد القوة المؤقتة المدنيين إلى بلدية عيتا الشعب حيث وافقوا على تسليم المعدات. وبعد ذلك، جرى تفتيش مركبة القوة المؤقتة وأخذت منها مواد إضافية، بما في ذلك خرائط وكراسات ووثائق عمل. وقد تمكنت السلطات اللبنانية من استرداد كافة المواد وإعادةها سليمة إلى القوة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، قام مدنيون لبنانيون، منهم أطفال وشباب، برمي الحجارة على دوريات القوة المؤقتة في عدد من المناسبات، وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى إلحاق ضرر بمركبات البعثة. وحسب ما ذكر في تقارير سابقة، قام مدنيون برصد أنشطة القوة المؤقتة في بعض الأحيان في مختلف المناطق.

١٨ - وأثار قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان موضوع حرية حركة القوة المؤقتة مع السلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية على أعلى المستويات. وتلقى تأكيدات من جميع المسؤولين بأن القوة المؤقتة ستتمتع بحرية الحركة دون عوائق في منطقة عملياتها. وأكدت القوات المسلحة اللبنانية على حساسية القيام بدوريات في المناطق المأهولة، وهو ما قد ينظر إليه بوصفه تطفلاً وتعدياً على الحياة الخاصة للسكان، وعلى حساسية القيام بأنشطة فنية محددة يمكن أن يساء تفسيرها. واقترحت القوات المسلحة اللبنانية أن أفراد منها يرافق أفراد القوة المؤقتة عند قيامهم بهذه الأنشطة. وتفهم القوة المؤقتة دواعي قلق السكان المدنيين وتأخذها في الاعتبار إلى أقصى حد ممكن، إلا أن البعثة ملزمة أيضاً بالحفاظ على استقلال حريتها في الحركة لتنفيذ ولايتها.

١٩ - وباستثناء الحوادث المبينة أعلاه، ظل موقف السكان المحليين من القوة المؤقتة إيجابياً بصورة عامة. وحافظت وحدتا الشؤون المدنية والتعاون المدني - العسكري التابعتان للبعثة على اتصال وثيق مع المجتمعات المحلية، حيث سعت إلى أن تحل على وجه السرعة أي قضايا قد تفضي إلى مشاكل، وأن تخفف من آثار الأنشطة التنفيذية الكبيرة التي تقوم بها القوة المؤقتة في الحياة اليومية للسكان المحليين. وعزز توفير الدعم في مجالات المساعدة الإنسانية والهياكل الأساسية وبناء القدرات والتدريب المهني من خلال الأنشطة التي تضطلع بها البلدان المساهمة بقوات والمشاريع الممولة من ميزانية القوة المؤقتة العلاقات القوية بين البعثة والسكان المحليين.

٢٠ - وواصلت القوة المؤقتة تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية على اتخاذ خطوات نحو إقامة منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تخلو من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان والقوة المؤقتة، وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢١ - وتصر حكومة إسرائيل على أن حزب الله يواصل بناء قدراته العسكرية وتعزيز وجوده العسكري، بما في ذلك داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة. وتسوق أيضا اتهامات مفادها أن حزب الله أقام بنية عسكرية داخل القرى في جنوب لبنان، تشمل مراكز قيادة وسيطرة ونقاط مراقبة ومرافق لتخزين الأسلحة ووحدات قتالية متخصصة. وإضافة إلى ذلك تدعي إسرائيل أنه يجري نقل أسلحة غير مأذون بها إلى داخل لبنان، بما في ذلك إلى داخل منطقة عمليات القوة المؤقتة. وتقوم البعثة، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، بالتحقيق الفوري في أي ادعاءات بشأن وجود غير قانوني لأفراد مسلحين أو أسلحة في المنطقة إذا تلقت معلومات محددة. وحتى الآن، لم يُقدّم إلى القوة المؤقتة أي أدلة عن نقل غير مأذون به للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها، ولم تجد هي نفسها أدلة من هذا القبيل.

٢٢ - ولا تزال القوة المؤقتة مصممة على العمل باستخدام كل الوسائل الضرورية المتاحة ضمن حدود ولايتها، وإلى أبعد مدى ممكن، المنصوص عليها في قواعد الاشتباك الخاصة بها. غير أن البعثة غير مخولة، بموجب الولاية المسندة إليها بتفتيش المنازل والممتلكات الخاصة ما لم يتوافر لديها دليل موثوق على انتهاك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود خطر داهم بتنفيذ نشاط معاد انطلاقا من ذلك الموقع بالتحديد. وأكدت قيادة الجيش اللبناني مجددا أنها ستتخذ إجراءات فورية عند تلقيها أدلة على وجود أفراد مسلحين أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة، وستوقف أي نشاط غير قانوني يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، والقرارات الحكومية ذوات الصلة، لا سيما المتعلقة بالوجود غير القانوني للأفراد المسلحين والأسلحة جنوب نهر الليطاني. وعلاوة على ذلك، قامت القوة المؤقتة بعمليات تفتيش دورية لمرافق اكتشفت سابقا تابعة لعناصر مسلحة في منطقة العمليات، شملت ملاجئ محصنة وكهوبا، ولكنها لم تعثر على ما يشير إلى أنها قد استُعملت من جديد أو على أي دليل يثبت وجود هياكل أساسية عسكرية جديدة في منطقة عملياتها. وفي ١٨ حزيران/يونيه، عثر مهندسو القوة المؤقتة أثناء القيام بأعمال على إحدى الطرق على مقربة من قرية العجر، على ما يقرب من ٣٤٠ كيلوغراما من المتفجرات المدفونة في الأرض. وكانت المتفجرات في حالة تلف ويبدو أنها تعود إلى فترة ما قبل الأعمال العدائية عام ٢٠٠٦. ولم تكن المتفجرات معدة للتفجير ولم تكن موصولة بأي مفجرات. وقامت القوة المؤقتة بإبلاغ الجيش اللبناني وتسليم المتفجرات إلى السلطات اللبنانية.

٢٣ - وواصلت القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة اتخاذ تدابير منسقة تهدف تحديدا إلى ضمان عدم وجود عناصر مسلحة في المنطقة، واكتشاف وإزالة جميع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي قد تكون موجودة، ومنع احتمال نقل الأسلحة المأذون بها عبر نهر الليطاني. ويظل تحقيق ذلك هدفا يتطلب بذل جهود متواصلة على المدى الطويل.

٢٤ - ولم تصادف القوة المؤقتة أي أفراد مسلحين غير مأذون بوجودهم في منطقة العمليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء أشخاص مسلحين ببنادق صيد كانوا يمارسون أنشطة الصيد. وفي أيار/مايو، أصدرت القوات المسلحة اللبنانية مجداً بياناً لتذكير المواطنين بأن هذه الأنشطة تنتهك القانون اللبناني، وكذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). واحتجزت القوات المسلحة اللبنانية عدداً من الأشخاص وصدرت أسلحتهم؛ وتمكن البعض الآخر من الفرار. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد أشخاص مسلحون وأسلحة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة العمليات.

٢٥ - وواصلت فرقة العمليات البحرية تنفيذ ولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحري في منطقة العمليات البحرية وتدريب القوات البحرية اللبنانية. وواصلت بحرية القوات المسلحة اللبنانية الإسهام بنجاح في العمليات البحرية من خلال اعتراض السفن التي تقترب من المرافئ اللبنانية، وتجميع صورة محلية معترف بها لسطح البحر فوق المياه الإقليمية اللبنانية باستخدام شبكة الرادارات الساحلية اللبنانية. ومنذ بداية مهمتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قامت فرقة العمليات البحرية باعتراض واستجواب نحو ٣٠ ٥٠٠ سفينة. ومنذ صدور تقريره السابق، أجريت، حتى ٢١ حزيران/يونيه، ٢٥٩ عملية تفتيش إضافية للسفن التي اشتبه فيها. وقامت البحرية اللبنانية ومسؤولو الجمارك بتفتيش السفن للتحقق من عدم وجود أسلحة أو أعتدة ذات صلة غير مأذون بها على متنها وسمحت لها جميعها بالمرور. وخلال المناورات المشتركة في مجال عمليات الاعتراض البحري، أظهر أفراد البحرية اللبنانية أنهم اكتسبوا القدرة على إجراء هذه العمليات، وأن تقدماً كبيراً قد أحرز فيما يتعلق بمراقبة المياه الإقليمية اللبنانية باستخدام أجهزة الرادار الساحلية. غير أن العمليات البحرية التي تضطلع بها بحرية القوات المسلحة اللبنانية لا تزال محدودة بسبب عدم وجود عدد كافٍ من السفن، بما في ذلك السفن التي يمكنها أن تعمل في أحوال جوية سيئة.

٢٦ - واستمر وقوع الحوادث على طول خط العوامات مرات عديدة في الأسبوع. وعمدت وحدات بحرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي كثيراً إلى إلقاء قنابل أعماق وإطلاق قنابل إنارة وأعيرة نارية تحذيرية على امتداد خط العوامات. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أن ما يقوم به هو بمثابة تدابير أمنية ضد قوارب الصيد اللبنانية التي تقترب من خط العوامات. ومع أنه لم تُسند إلى القوة المؤقتة مهمة رصد هذا الخط الذي أقامته إسرائيل من جانب واحد، والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية، أثارت المسألة في إطار المنتدى الثلاثي، وأعرب قائد القوة عن قلقه إزاء إسهام تلك الحوادث في زيادة حدة التوتر بين الطرفين.



## باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٢٧ - لا تزال الاجتماعات الثلاثية، التي يحضرها ممثلون رفيعي المستوى عن القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي والتي يرأسها قائد القوة، تشكل آلية حاسمة من آليات أعمال الاتصال والتنسيق المنتظمة بين القوة المؤقتة والطرفين، وكذلك بناء الثقة بين الطرفين. وقد عول كلا الطرفين على المنتدى الثلاثي بوصفه الآلية الرئيسية في آليات معالجة القضايا التشغيلية الأمنية والعسكرية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونوقشت في الاجتماعات الثلاثية التقارير عن التحقيق في اكتشاف متفجرات في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ جنوب الخيام، والحادث الذي وقع في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وكان يتعلق براع لبناني. وأكد الطرفان من جديد التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وشددا على أهمية الاجتماعات الثلاثية في تعزيز الأمن والاستقرار.

٢٨ - وفي أواخر نيسان/أبريل، عُقد اجتماع لمراجعة كافة جوانب الاستعراض التقني المشترك الذي تجريه إدارة عمليات حفظ السلام والقوة المؤقتة والإجراءات التي ستتخذها القوات المسلحة اللبنانية استكمالاً للإجراءات التي تتخذها القوة المؤقتة، قام خلاله قادة عسكريون رفيعو المستوى تابعون للقوتين أيضاً بإجراء مناقشات أولية بشأن وضع آلية للحوار الاستراتيجي. والهدف من الحوار الاستراتيجي هو إجراء استعراض منتظم للعلاقة بين قدرات ومسؤوليات كل من القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية بغية تحديد احتياجات القوات المسلحة اللبنانية اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليها في إطار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية التفاعل المنتظم على الصعيدين التنفيذي والتكتيكي. وواصل الجانبان الاتصال اليومي على المستويات المناسبة، بما في ذلك عن طريق تعيين ضباط اتصال من القوات المسلحة اللبنانية في مقر قيادة القوة المؤقتة وعلى مستوى القطاعات، وتعيين ضباط اتصال من القوة المؤقتة في مقر قيادة القوات المسلحة اللبنانية في قطاع جنوب الليطاني في صور.

٣٠ - وواصلت القوة المؤقتة وجيش الدفاع الإسرائيلي أيضاً أعمال الاتصال والتنسيق بصورة منتظمة وفعالة. وحافظ قائد القوة المؤقتة على علاقات فعالة مع نظرائه في جيش الدفاع الإسرائيلي ومع غيرهم من كبار المسؤولين الرسميين الإسرائيليين، وواصل ضباط اتصال القوة المؤقتة وجودهم في مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يتحقق أي تقدم بشأن إقامة مكتب للقوة المؤقتة في تل أبيب.

## جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣١ - يدعو قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) التي تطالب بترع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة أو سلطة في لبنان عدا سلطة الدولة اللبنانية. غير أن حزب الله لا يزال يمتلك قدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن الدولة اللبنانية، وذلك في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد قدمت السلطات العسكرية الإسرائيلية في الآونة الأخيرة إحاطات إعلامية مفصلة عن قدرات حزب الله العسكرية المزعومة إلى ممثلين عن القوات المسلحة اللبنانية والأمم المتحدة. ولم ينكر الأمين العام لحزب الله، في تصريحات علنية أدلى بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن حزب الله حصل على أسلحة جديدة، وأشار إلى أنه على استعداد للرد على أي هجمات تشنها إسرائيل على لبنان. ففي خطاب ألقاه في ٢٥ أيار/مايو بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، تعهد الأمين العام لحزب الله بالتصدي لأي هجوم تشنه إسرائيل بحد عسكري مناسب. وذكر أيضا أن حزب الله سيرد على أي حصار بحري تضربه إسرائيل على لبنان باستهداف السفن المتوجهة إلى الموانئ الإسرائيلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

٣٢ - وفي ٨ نيسان/أبريل، وقع اشتباك مسلح بين عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في قوسايا الواقعة شرق لبنان، مما أسفر عن مقتل شخص واحد على الأقل. وقد ألقى هذا الحادث الضوء مرة أخرى على الوضع الشاذ للقواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة في لبنان، وما تشكله من تهديد لسيادة لبنان. فهذه القواعد العسكرية خارجة عن سيطرة الدولة، وباستثناء قاعدة الناعمة قرب بيروت، توجد تلك القواعد على جانبي الحدود الفاصلة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، مما يشكل تحديا إضافيا لسيطرة لبنان على حدوده، ويشكل ذلك مصدر قلق لي. وقد طلبت إلى حكومة لبنان تفكيك تلك القواعد، وإلى حكومة الجمهورية العربية السورية أن تتعاون مع هذه الجهود. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالبيان الذي أدلى به أبو موسى، زعيم فتح الانتفاضة، في ٣ آذار/مارس، قائلا إنه يمكن نقل القواعد شبه العسكرية التابعة لتنظيمه بالتنسيق مع السلطات اللبنانية، وإنه ينبغي النظر إلى السلاح الفلسطيني باعتباره جزءا من النقاش الدائر في إطار الحوار الوطني بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية في لبنان. والحقيقة أن الحوار الوطني سبق له أن قرر عام ٢٠٠٦ ضرورة نزع سلاح الجماعات العسكرية الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات، وأعيد تأكيد هذا القرار في البيان

الوزاري المدلى به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأعتقد أن الوقت قد حان لإحراز تقدم في الوفاء بذلك الالتزام.

٣٣ - ولا تزال قناعاتي راسخة بضرورة نزع سلاح حزب الله والمليشيات الأخرى من خلال عملية سياسية تحت إشراف لبنان. وقد اتخذت هذه العملية السياسية شكل الحوار الوطني اللبناني. ووفقاً لما ورد في اتفاق الدوحة المبرم في أيار/مايو ٢٠٠٨، يتولى الرئيس قيادة الحوار الوطني ويتضمن جدول أعمال ذلك الحوار اعتماد استراتيجية دفاعية وطنية تعالج عدداً من الأمور منها مسألة أسلحة حزب الله. وفي ٩ آذار/مارس، استأنف الرئيس سليمان عقد جلسات الحوار الوطني للمرة الأولى منذ الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتضم لجنة الحوار الوطني بتركيبتها الجديدة، إضافة إلى الرئيس، ١٩ مشاركاً يمثلون جميع الطوائف والأحزاب الرئيسية. وعقدت اللجنة جلسيتين إضافيتين في ١٥ نيسان/أبريل و ١٧ حزيران/يونيه.

٣٤ - واتفق المشاركون في جلسة لجنة الحوار الوطني التي عُقدت في ٩ آذار/مارس على مواصلة مناقشة استراتيجية دفاعية وطنية، وعلى السعي، بواسطة لجنة للخبراء، إلى إيجاد قواسم مشتركة بين المقترحات التي سبق أن قدمها المشاركون. وأكد البيان الذي صدر في ختام جلسة ١٥ نيسان/أبريل اتفاق المشاركين على مواصلة المناقشات بشأن الاستراتيجية الدفاعية الوطنية، وشجع المشاركين على تعيين ممثلين عنهم في لجنة الخبراء. وأكدت الجلسة من جديد على الالتزام بالاتفاقات التي توصل إليها الحوار الوطني عام ٢٠٠٦، وعلى العمل من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات. وعُقدت جلسة إضافية للجنة الحوار الوطني في ١٧ حزيران/يونيه ونوقشت خلالها الاستراتيجية الدفاعية الوطنية. واتفق المشاركون على عقد جلسة أخرى في ١٩ آب/أغسطس.

٣٥ - وقد ساعد الحوار الوطني، منذ استئناف جلساته في أيار/مايو ٢٠٠٨، على صون الاستقرار الداخلي، ولا سيما في المرحلة التي سبقت الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والانتخابات البلدية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٠. وعملاً بالصلاحيات الممنوحة لمؤتمر الحوار الوطني بوضع استراتيجية دفاعية وطنية، قدم عدد من المشاركين مواقفهم بشأن هذه المسألة. إلا أن المشاركين لم يرشحوا جميعاً من يمثلهم في عضوية لجنة الخبراء، التي يبدو أنها لا تجتمع بانتظام. ولم ينفذ بعد القرار الذي اتخذته مؤتمر الحوار الوطني عام ٢٠٠٦ بشأن نزع سلاح الجماعات العسكرية الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات، والأمن داخل مخيمات اللاجئين، وهو ما كان أيضاً ضمن الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في بيانها الوزاري الذي أدلت به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ورفض عدد

من المشاركين، في جلسات عُقدت في الآونة الأخيرة، أن يتناول الحوار مسألة أسلحة حزب الله بحجة أن النقاش الدائر في إطار الحوار الوطني يجب ألا يُستغل لوضع "المقاومة" موضع تساؤل، بل ينبغي، بدلا من ذلك، أن يركز على التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية دفاعية وطنية. وإنني أشجع المشاركين على الاستمرار في التركيز على وضع استراتيجية دفاعية وطنية يكون من شأنها معالجة العلاقة بين الجماعات المسلحة والدولة، وذلك بهدف استكمال نزع سلاح الميليشيات المسلحة، حسب ما دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

## دال - حظر توريد الأسلحة

٣٦ - طالب مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد دون موافقتها. وقرر المجلس أيضا أنه يتعين على جميع الدول أن تمنع بيع أسلحة وما يتصل بها من عتاد أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بها من خلال مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. ولم تبلغ الحكومة اللبنانية عن أي خرق لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٧ - وادعى الرئيس الإسرائيلي بيريز في ١٣ نيسان/أبريل أن الجمهورية العربية السورية زودت حزب الله بصواريخ سكود، وردد مسؤولون إسرائيليون آخرون هذا الادعاء في وقت لاحق. وأعيد التأكيد على هذا الأمر لمنسقي الخاص أثناء زيارته إسرائيل في أواخر نيسان/أبريل وبداية حزيران/يونيه. وأكد المسؤولون أن صواريخ سكود ليست سوى جزء مما اعتبروه ترسانة ضخمة راكمها حزب الله. وأثار مسؤولون من الولايات المتحدة الأمريكية بدورهم مخاوف بشأن النقل المزعوم لأسلحة متطورة إلى حزب الله. ونفت السلطات اللبنانية والسورية نفيا قاطعا أن تكون قذائف من هذا القبيل قد نقلت إلى حزب الله. وأعلن الأمين العام لحزب الله من جانبه أنه لا ينفي ولا يؤكد حيازة حزبه لمثل هذه الأسلحة. ولا تملك الأمم المتحدة وسائل التحقق من هذه المعلومات بصورة مستقلة.

٣٨ - وقد أدت الادعاءات المتعلقة بقذائف سكود إلى ارتفاع حدة التوتر بين إسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتصاعدت حدة التصريحات بسرعة، مما خلف لدى الجمهور انطباعا بأن التراع على وشك الاندلاع من جديد. ويبدو في وقت كتابة هذا التقرير أن التوترات قد خفت حدتها، وذلك راجع في معظمه إلى الخطابات التي نقلت عن المسؤولين الإسرائيليين والسوريين، ومفادها عدم الرغبة

في المواجهة، وإلى الخطوات الدبلوماسية التي قام بها رئيس الوزراء الحريري، وعدة حكومات عربية وأوروبية، فضلاً عن الولايات المتحدة والأمم المتحدة نفسها.

٣٩ - وعلى مستوى السياسة العامة، لا تزال حكومة لبنان ملتزمة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة حدودها، وذلك تمثيلاً مع توصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية. وبعد إعلان رئيس الوزراء الحريري في ٢ شباط/فبراير تعهده باعتماد استراتيجية وطنية لإدارة الحدود، عين مجلس الوزراء وزير دولة يوم ٣ آذار/مارس للإشراف على هذه الاستراتيجية. وقد أُعد مشروع أولي للاستراتيجية، وُضع بالتشاور مع مختلف الأجهزة الأمنية، ولا يزال في حاجة إلى مزيد من البحث قبل إحالته إلى مجلس الوزراء لإقراره. ويواصل منسقي الخاص اتصالاته الوثيقة مع سفراء الدول المانحة التي لا تزال ملتزمة بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين إدارة حدودها، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية فور الإعلان عنها. وسترحب الجهات المانحة بالتواصل المبكر مع حكومة لبنان بشأن هذه المسألة على المستوى التقني.

٤٠ - ولم يحدث تغيير في نشر لبنان لأفراد الأمن من أجل إدارة حدوده مع الجمهورية العربية السورية بفعالية. وواصلت القوة المشتركة لمراقبة الحدود التي تضم نحو ٧٠٠ فرد من أجهزة الأمن اللبنانية الأربع (الجيش، وقوى الأمن الداخلي، والأمن العام، والجمارك) عملياتها على طول ٩٠ كيلومتراً من الحدود الشمالية. ويواصل الجيش اللبناني نشر نحو ٥٠٠ جندي على الحدود الشرقية التي تمتد على مسافة ٢١٠ كيلومترات، بينما تنشر قوى الأمن الداخلي نحو ٢٠٠ فرد، على امتداد ٨٠ كيلومتراً. بمحاذاة منطقة عمليات القوة المشتركة الحالية لمراقبة الحدود، وذلك بهدف دمج الفريقين في قوة مشتركة ثانية لمراقبة الحدود تخرج إلى حيز الوجود فور أن ينتدب الجهازان الأمنيان الآخران بدورهما أفراداً للعمل فيها، ولدى توافر الشروط المادية اللازمة لذلك. وتتوقع الحكومة أن تتلقى الدعم من المجتمع الدولي كي تبدأ القوة المشتركة الثانية لمراقبة الحدود عملها.

٤١ - وستظل حتماً الإدارة الفعالة لحدود لبنان متأثرة بعدم تعيين الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، وباستمرار وجود قواعد عسكرية فلسطينية على جانبي الحدود بين البلدين. وعلاوة على ذلك، تتوقف إدارة الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية بوجه عام على مدى التعاون الفعلي في مجال إدارة الحدود بين الأجهزة الأمنية في البلدين. وقد طلبت إلى حكومة لبنان تفكيك هذه القواعد، وإلى حكومة الجمهورية العربية السورية أن تتعاون مع هذه الجهود. وحسب ما ذكره مسؤولون لبنانيون، لا يزال هذا التعاون في مراحله الأولى ويحتاج إلى مزيد من التطوير. وإنني على يقين من أن الأشهر المقبلة ستشهد إحراز تقدم في هذا الصدد.

## هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٤٢ - يواصل المركز اللبناني للإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في جنوب لبنان من خلال المركز الإقليمي لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في النبطية. ولا يزال مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام يقوم بمهمة الاتصال بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمركز الإقليمي فيما يتعلق بالعمليات والاعتماد وضمان النوعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تحديد وتسجيل أربعة مواقع جديدة من بين المواقع التي تعرضت للقنابل العنقودية، وبذلك أصبح مجموع المواقع إلى الآن ١٢١ موقعاً.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت سبعة حوادث تتعلق بذخائر غير منفجرة من مخلفات نزاع عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى إصابة ستة مدنيين وأحد مزيلى الألغام. وبهذه الحوادث ارتفع العدد الإجمالي للقتلى والجرحى في صفوف المدنيين منذ نهاية النزاع إلى ٣٠ قتيلاً و ٢٥٢ جريحاً، وفي صفوف الأفراد القائمين بإزالة الألغام جراء تلك الأنشطة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٦٠ قتيلاً وجريحاً، منهم ١٤ قتيلاً و ٤٦ جريحاً.

## واو - ترسيم الحدود

٤٤ - في حين أن ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية هي مسألة ثنائية، شجع مجلس الأمن بشدة، في الفقرة ٤ من قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان بترسيم حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، بما أن ذلك من شأنه أن يشكل خطوة هامة نحو تحسين إدارة الحدود وضمان سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين. وكرر قرار المجلس ١٧٠١ (٢٠٠٦) تأكيد تلك الدعوة.

٤٥ - وقرر الرئيس الأسد وسليمان في اجتماعهما المنعقد في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إعادة تفعيل لجنة الحدود اللبنانية السورية المكلفة بترسيم الحدود وتعيينها. ومنذ أبلغت حكومة لبنان حكومة الجمهورية العربية السورية بأسماء ممثليها في اللجنة، عقد الوفد اللبناني عدداً من الاجتماعات التحضيرية، لكن لم يعقد بعد اجتماع للجنة بكامل أعضائها مع نظرائهم السوريين. وفي ١٥ حزيران/يونيه، عقد الرئيسان سليمان والأسد اجتماعاً في دمشق اتفقا خلاله على الشروع في عملية ترسيم الحدود وتعليمها في أقرب وقت ممكن.

٤٦ - ولم يحرز أي تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا. فعلى الرغم من طلباتي المتكررة، لم أتلّق أي رد من إسرائيل التي تواصل احتلال المنطقة، ولا من الجمهورية العربية السورية، على التحديد المؤقت للمنطقة الوارد في تقريرتي عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). ولا يزال المسؤولون السوريون يؤكدون إقرارهم بأن منطقة مزارع شبعا لبنانية، ولكنهم يصرون على انسحاب إسرائيل من المنطقة قبل أن يتم الترسيم.

### ثالثاً - أمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وسلامتها

٤٧ - لا تزال مسألة سلامة وأمن موظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحظى بالأولوية. وعلى الرغم من التزام جميع الأطراف بكفالة سلامة القوة المؤقتة وأمنها، وتولي الحكومة اللبنانية مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام، فقد واصلت القوة المؤقتة تطبيق تدابير تخفيف حدة المخاطر لصالح أفرادها ومعداتها ومنشآتها، في الوقت الذي عملت فيه على ضمان تنفيذ ولايتها. وظلت القوة المؤقتة تتلقى تهديدات أمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، تم الكشف عن كمية صغيرة تقدر بحوالي ١٥٠ غراماً من المتفجرات في سيارة مدنية كانت متوقفة خارج مقر القطاع الشرقي للقوة. وواصلت القوة المؤقتة والسلطات اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية التعاون فيما بينها وبذل جهود مشتركة ملائمة لضمان معالجة التهديدات الأمنية التي تواجهها القوة.

٤٨ - وواصلت القوة المؤقتة رصد القضايا التي ترفع في المحكمة العسكرية اللبنانية ضد الأفراد أو الجماعات المتهمين بالضلوع في التخطيط لشن هجمات على القوة أو في محاولة تنفيذها. واختتمت إحدى المرافعات ضد ١٣ من المدعى عليهم الفلسطينيين الذين اتهموا، من جملة أمور، بتشكيل جماعة مسلحة ورصد القوات المسلحة اللبنانية والهجوم عليها، ورصد القوة المؤقتة بنية مهاجمتها بأجهزة متفجرة وبأسلحة. وحكم القاضي على ١٢ من المدعى عليهم البالغ عددهم ١٣ فرداً بفترات سجن مع الأشغال الشاقة، تسعة منهم لا يزالون طلقاء وحوكموا غيابياً، بينما برأ ساحة أحد المدعى عليهم. وحكم القاضي أيضاً على ١٣ مدعى عليه، ١١ منهم لا يزالون طلقاء وحوكموا غيابياً، وبراأ أحد المدعى عليهم في قضية تناولت هجوماً فاشلاً بقنبلة على جانب الطريق شن على أفراد القوة المؤقتة في مدينة صور في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولا تزال تجري قضية ثانية ذات صلة بالموضوع. وبدأت إجراءات المحكمة أيضاً ضد مجموعة من الفلسطينيين بتهمة تجنيد أفراد في خلية إرهابية مسلحة بهدف القيام بجملة أمور منها رصد القوة المؤقتة والقيام بأعمال إرهابية من خلال زرع أجهزة متفجرة وتفجيرها.

٤٩ - وفيما يتعلق بالهجمات التي شنت على أفراد تابعين للقوة المؤقتة في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ليست هناك أي تطورات يتعين الإبلاغ عنها فيما يتعلق بالأفراد الذين أدينوا وحكم عليهم بسبب الهجمات ولكنهم لا يزالون مطلقي السراح. وتواصل السلطات الإسبانية واللبنانية في تعاون وثيق لتحقيقهما، كل من جانبه، في الهجوم الذي شن على القوة المؤقتة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والذي قتل خلاله ستة من حفظة السلام الذين يعملون مع الوحدة الإسبانية. وطلب قاضي التحقيق الإسباني معلومات إضافية من السلطات القضائية اللبنانية.

## رابعا - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٠ - في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بلغ القوام العسكري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ما مجموعه ٧٦٩ ١١ فردا، منهم ٤٧٧ من النساء. ولدى البعثة ٣١٧ موظفا مدنيا دوليا، منهم ٨٤ من النساء، و ٦٥٥ موظفا مدنيا وطنيا، منهم ١٦٥ من النساء. وتحظى القوة المؤقتة أيضا بدعم من ٥٣ مراقبا عسكريا من فريق مراقبي لبنان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، لا أحد منهم من النساء. ووصلت السرية النيبالية التي قوامها ١٥٠ فردا في أيار/مايو ٢٠١٠ كما كان متوقعا، في حين ما زال يتعين وصول ناقلات الجنود المدرعة. ومن المقرر أن تنضم إلى القوة المؤقتة في آب/أغسطس سرية سريلانكية لحماية القوة وسرية كامبودية لإزالة الألغام. والقوة المؤقتة بصدد تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض التقني المشترك الذي تجريه إدارة عمليات حفظ السلام والقوة المؤقتة، بما في ذلك التعديلات الموصى بإجرائها على هيكل القوة وأصولها ومتطلباتها. ووفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، أنشئت وحدة في القوة المؤقتة تعنى بالمسائل الجنسانية، وأنشئت فرقة عمل تعنى بالمسائل الجنسانية على نطاق البعثة وتتكون من أفراد عسكريين وأفراد مدنيين.

٥١ - ووفقا لما قرره الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٦٥، ستنهي الخلية العسكرية الاستراتيجية مهامها اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه، وفي نفس الوقت ستُدمج مهام الخلية العسكرية الاستراتيجية بشكل كامل في مكتب الشؤون العسكرية المعزز التابع لإدارة عمليات حفظ السلام (انظر S/2008/425)، الفقرة ٥٨.

٥٢ - وواصلت إيطاليا قيادة فرقة العمل البحرية طوال هذه الفترة. وحتى وقت كتابة التقرير، لم يكن من الممكن تحديد دولة تتولى قيادة فرقة العمل البحرية لكي تحل إيطاليا عندما تنتهي قيادتها لفرقة العمل المذكورة في ٣٠ حزيران/يونيه. ومن ثم، ستضطر فرقة العمل البحرية مؤقتا إلى القيام بمهامها تحت قيادة محلية إلى حين تحديد دولة لقيادتها. وقد



وضعت القوة المؤقتة وإدارة عمليات حفظ السلام خطة طوارئ في هذا الصدد، وهما تعملان على تلبية الاحتياجات الإضافية من الموظفين والاتصالات من أجل إعداد ترتيبات القيادة البرية، وذلك للتأكد من أن فرقة العمل البحرية يمكنها، كتدبير مؤقت، أن تستمر في تنفيذ ولايتها بصورة آمنة وفعالة. وفي مطلع شهر أيار/مايو، انضمت فرقاطة وزورق دورية من بنغلاديش إلى فرقة العمل البحرية، وبذلك أصبح مجموع قوام فرقة العمل ثلثي سفن، تتألف من فرقاطتين وثلاثة طرادات واثنين من زوارق الدوريات السريعة وسفينة إمداد واحدة، تكملها طائرة هليكوبتر واحدة.

## خامسا - ملاحظات

٥٣ - إن الاحترام المستمر لوقف الأعمال العدائية وللخط الأزرق من جانب إسرائيل ولبنان هو أفضل ضمان لأن يظل الهدوء النسبي سائدا في المنطقة. ومع ذلك، فإن الوضع لا يزال هشاً. فلا يزال يتعين على الطرفين القيام بالمزيد للمضي قدماً في التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولاتخاذ الخطوات الموصى بها في التقارير السابقة والتي تكرر ذكرها في هذا التقرير. وتقع على عاتق الطرفين مسؤولية التركيز على جميع القضايا العالقة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذه اللحظة، فإن الطرفين لا يقومان بما يكفي في هذا الصدد.

٥٤ - وتتيح البيئة الاستراتيجية الجديدة والاستقرار النسبي السائد في جنوب لبنان، الذي ساعدت قوة الأمم المتحدة في لبنان على إرسائه بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، فرصة أمام الطرفين لإحراز تقدم في الوفاء بالتزامتهما. وكما ذكرت في تقارير سابقة، فإن الفرصة التي يتيحها وجود القوة المؤقتة والالتزامات الحالية بتقديم الأموال والقوات لا يمكن أن تظل سائجة إلى ما لا نهاية. وقد طلبت إلى منسقي الخاص إشراك الطرفين في عملية تفضي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وذلك بالتنسيق الوثيق مع قائد القوة المؤقتة. وأحث الطرفين على اغتنام الفرصة لإحراز تقدم ملموس في هذا الصدد في الأشهر المقبلة.

٥٥ - ويتعين على إسرائيل سحب قواتها من شمال قرية الغجر وإحدى المناطق المجاورة الواقعة شمال الخط الأزرق، وذلك وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحث حكومة إسرائيل على التعجيل بسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة دون مزيد من التأخير. ولا تزال القوة المؤقتة مستعدة لتسهيل ذلك الانسحاب.

٥٦ - ويساورني القلق لأن قوات الدفاع الإسرائيلية لا تزال تنتهك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والسيادة اللبنانية بشكل يومي تقريباً من خلال ما تقوم به من عمليات

تخليق فوق الأراضي اللبنانية. وتؤدي هذه العمليات إلى حالة من التوتر، وربما تتسبب في حادث قد تتصاعد حدته بسرعة. وهي تتعارض مع أهداف القوة المؤقتة وجهودها المبذولة لتخفيف حدة التوتر، وتؤثر سلباً في مصداقية القوات المسلحة اللبنانية والقوة المؤقتة. وإني أدعو إسرائيل مجدداً إلى احترام سيادة لبنان من خلال الوقف الفوري لكافة عمليات التخليق فوق الأراضي اللبنانية.

٥٧ - ويساورني القلق أيضاً إزاء الخروقات البرية للخط الأزرق التي وقعت في الأشهر الأخيرة. وليس ثمة مبالغة في التأكيد على الخطر الكامن في تصعيد الحالة الأمنية الذي تنطوي عليه هذه الحوادث. وأود أن أذكر بأن مسؤولية تحديد الخط الأزرق عام ٢٠٠٠ أنيطت بالأمم المتحدة حصرياً بغية تحقيق الهدف العملي المتمثل في تأكيد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من لبنان امتثالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، دون الإخلال بالاتفاقات التي قد تبرم مستقبلاً بشأن الحدود. وعلى الرغم من التحفظات التي أبدتها كلا الجانبين عام ٢٠٠٠ بشأن الخط الأزرق، فإنهما قد تعهدا باحترام الخط على النحو الذي حددته الأمم المتحدة بكامله. ومن ثم فإنني أدعو كلا الطرفين إلى بذل قصارى جهودهما لمنع وقوع انتهاكات للخط الأزرق، وإلى التصرف بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات على مقربة من الخط الأزرق قد تؤدي إلى سوء الفهم أو قد ينظر إليها الطرف الآخر على أنها استفزازية. وعلى وجه الخصوص، يجب على حكومة لبنان أن تمنع وقوع انتهاكات للخط الأزرق وأن تحترمه بكامله.

٥٨ - وما زال زيادة الدعم المقدم إلى القوات المسلحة اللبنانية أمراً حاسماً الأهمية. إذ تضطلع القوات المسلحة اللبنانية، بالشراكة مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بدور مهم في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتواصل تلك القوات العمل بعزم وتصميم شديدين، وعُززت قدراتها بشكل تدريجي بمساعدة من الجهات المانحة الدولية. وأنا أشعر بالامتنان لتلك البلدان التي تساعد على تجهيز وتدريب القوات المسلحة اللبنانية، بما في ذلك قواتها البحرية، وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه لبناء قدرات القوات المسلحة اللبنانية. فهذا الدعم لا غنى عنه في تزويد القوات المسلحة اللبنانية بالقادرة على الاضطلاع بشكل فعال بمسؤوليتها عن الأمن في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمنافذ البحرية إلى لبنان مستقبلاً. وأرحب بتصديق السلطات اللبنانية على التوصية الصادرة عن الاستعراض التقني المشترك الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر S/2010/86) لإضفاء الطابع الرسمي على إيجاد آلية للحوار الاستراتيجي المنتظم بين قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية، وأدعو الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ القرارات التي يكون من شأنها بدء العملية في أسرع وقت ممكن.

٥٩ - ويساورني القلق إزاء الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي أعاقحت حرية التنقل أمام القوة المؤقتة، وأدعو القوات المسلحة اللبنانية إلى كفالة توفير حرية التنقل التامة أمام القوة المؤقتة داخل منطقة عملياتها. ويمكن أن يعزى بعض القيود المفروضة على التنقل إلى المضايقة الناشئة عن وجود قوة مسلحة في بيئة مدنية. بيد أن القيود الأخرى، إذا ما نُظر إليها جنباً إلى جنب مع استمرار الرصد الذي تقوم بها القوة المؤقتة من خلال المدنيين، لا تدع مجالاً سوى الشك في دوافع من يفرضونها.

٦٠ - وأشعر بالامتنان لجميع البلدان المساهمة بقوات إزاء مواصلة التزامها أمام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والتزامها بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس من قبيل المبالغة القول بوجود حاجة إلى مواصلة الالتزام والدعم المذكورين، بما في ذلك المساهمة في القوات والأصول اللازمة لتمكين القوة المؤقتة من أداء الأنشطة الموكلة إليها بكفاءة وفعالية برّاً وبحراً. وأود أن أثني على العمل الذي تقوم به الخلية العسكرية الاستراتيجية الذي تفانت من خلاله في تقديم الدعم العسكري إلى القوة المؤقتة منذ إنشائها عام ٢٠٠٦، ولديّ ثقة تامة في أن مكتب الشؤون العسكرية التابع لإدارة عمليات حفظ السلام سيواصل أداء مهامه لدى انتهاء عمل الخلية العسكرية الاستراتيجية في ٣٠ حزيران/يونيه. وأود أيضاً أن أشيد بقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد حفظ السلام العسكريين والمدنيين الذين يواصلون أداء دور حاسم الأهمية في المساعدة على تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، فضلاً عن المنسق الخاص للبنان والعاملين بمكتبه.

٦١ - وما زلت أعتقد أن أداء حكومة الوحدة الوطنية في لبنان لمهامها يوفر فرصة فريدة تكفل اتخاذ التدابير المبينة في البيان الوزاري الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، والتي تفضي إلى تعزيز الدولة اللبنانية. إن السعي إلى تحقيق توافق في الآراء داخل الحكومة أمر حاسم الأهمية في صون الاستقرار الداخلي في لبنان. وفي الوقت ذاته، لا ينبغي أن يضر ذلك بتنفيذ الالتزامات بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من القرارات ذات الصلة بتنفيذاً تاماً، الأمر الذي لا يزال يشكل أفضل ضمانة لاستمرار الاستقرار بين لبنان وإسرائيل وتقدمهما نحو اتفاقات سلمية وطويلة الأجل تنظم علاقاتهما.

٦٢ - وأدعو أصدقاء لبنان وجيرانه إلى بذل أقصى الجهود لدعم تعزيز الدولة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً تاماً. وأرحب، على وجه الخصوص، بالتحسن الملحوظ في العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وآمل أن يفضي هذا التحسن إلى تحقيق تقدم في المسائل الثنائية التي تؤثر في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٣ - إن المزاعم الصادرة عن السلطات الإسرائيلية فيما يتعلق بنقل قذائف سكود من الجمهورية العربية السورية إلى حزب الله أفضت إلى تزايد التوتر في المنطقة في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو. إن هذا التوتر يبرز من جديد أهمية سيطرة لبنان على حدوده واحترام جميع الدول الأعضاء للحظر الصادر على نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى الكيانات أو الأفراد في لبنان دون موافقة الدولة اللبنانية، وهما عنصران أساسيان من عناصر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زال يشجعي التزام رئيس الوزراء الحريري بوضع استراتيجية شاملة للحدود من أجل لبنان، حسب ما دعا إليه الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية. وأكرر عرض تقديم المساعدة من الأمم المتحدة في هذا الخصوص. وأشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي توفر المساعدة على زيادة القدرة على ضبط الحدود اللبنانية، وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم الاستراتيجية الشاملة المقبلة بشأن حدود ذلك البلد.

٦٤ - وأرحب بالترام رئيسي لبنان والجمهورية العربية السورية بترسيم الحدود المشتركة بين بلديهما، وأنطلع إلى اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال فترة التقرير المقبل. وأعترم أيضاً مواصلة جهودي الدبلوماسية الرامية إلى حل مسألة منطقة مزارع شبعا. وأدعو مرة أخرى لإسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى تقديم رد كل منهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا، الذي قدمته استناداً إلى أفضل المعلومات المتاحة.

٦٥ - وتتلقى الأمم المتحدة بشكل منتظم تقارير ومزاعم محددة بأن حزب الله يحتفظ بترسانة عسكرية واسعة النطاق وقدرة عسكرية كبيرة. وليس لدى الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بالتحقق من تلك المعلومات بشكل مستقل. إن وجود جماعات مسلحة في لبنان تعمل خارج نطاق رقابة الدولة ما زال مصدر قلق بالنسبة لي ويشكل تحدياً لمدى قدرة الدولة على ممارسة سيادتها ورقابتها بشكل تام على أراضيها. وما زلت أعتقد أن نزع سلاح الجماعات المسلحة ينبغي تنفيذه من خلال عملية سياسية يقودها لبنان وتفضي إلى وضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة. وفي هذا الصدد، أرحب بقيام الرئيس سليمان بإعادة عقد جلسات لجنة الحوار الوطني الموكل إليها وضع استراتيجية وطنية للدفاع. وأشجع المشاركين على وضع عملية موثوق بها في هذا المسعى واعتماد معايير يمكن على ضوءها تقييم التقدم المحرز.

٦٦ - وأدعو حكومة لبنان إلى تنفيذ المقررات السابقة التي اتخذتها لجنة الحوار الوطني فيما يختص بإزالة القواعد العسكرية الفلسطينية، التي يمتد بعضها عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ومعالجة مسألة وجود الأسلحة داخل مخيمات اللاجئين، امتثالاً للبيان الوزاري الصادر عن الحكومة اللبنانية. وقد صرح بعض المسؤولين من الجمهورية

العربية السورية بأن حكومتهم على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية لتحقيق هذا الهدف، شريطة أن يتلقوا طلبا من الحكومة اللبنانية في هذا الصدد.

٦٧ - وما زالت حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان مصدر قلق شديد. وأعتقد أن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحسين ظروفهم المعيشية، على أن يُضمن في الوقت ذاته التعايش السلمي بين الجماعات اللبنانية والفلسطينية، ودون الإضرار بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق شامل للسلام بين العرب وإسرائيل. ويساورني القلق إزاء النقصان الخطير في التمويل الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في برامجها العادية، التي تستهدف تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين، وإعمار مخيم نهر البارد، الذي دُمر عام ٢٠٠٧. لذا أدعو حكومة لبنان ومجتمع المانحين إلى بذل جهود متضافرة على سبيل الأولوية لمعالجة الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحادة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون. وأحث مجتمع المانحين الدوليين، بما في ذلك البلدان الإقليمية، على مواصلة دعم أنشطة وكالة أونروا، وزيادة ذلك الدعم حيثما أمكن.

٦٨ - وفي حين أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منصب أساسا على الحالة بين لبنان وإسرائيل، فما زلت أدرك تمام الإدراك أن هذه الحالة تتأثر إلى حد بعيد بالعوامل المحركة التي تؤثر في المنطقة ككل. إن تنفيذ كلا الطرفين، بوجه خاص، لالتزاماتهما بموجب القرار يجري في نطاق إقليمي خاص إما أن ييسر الإجراءات المطلوبة للتنفيذ أو يجعلها أكثر صعوبة. وسيكون من شأن إحراز تقدم ملموس في عملية السلام بالشرق الأوسط إحداث أثر إيجابي في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما وفي مدى استقرار لبنان.

٦٩ - وأدعو كلا الطرفين إلى اتخاذ الخطوات الضرورية الكفيلة بتحقيق حل طويل الأجل ينظم علاقتهما حسب الوصف الوارد في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن تحقيق ذلك الحل لا يمكن ولا ينبغي فصله عن الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، استنادا إلى جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).